

عصمة غير الأنبياء في ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة

الدكتور/ يوسف بن محمد السعيد

**قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة - كلية أصول الدين
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية**

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

أما بعد: فإن منهج أهل السنة والجماعة هو المنهج الوسط الذي لا غلو فيه ولا تقصير، ولا إفراط ولا تفريط، وقد سلك أهل السنة والجماعة هذا المنهج في الأمور كلها، لهذا كانوا هم الوسط بين الطوائف كلها، كما أن الإسلام هو الوسط بين الأديان كلها.

وقد شذ عن هذا المنهج الرباني طوائف كثيرة، ما بين غالٍ وجافٍ، فمنهم من لا اعتبار عنده بدين ولا ملة، لا يرفع بما جاءت به الرسل رأساً، صد نفسه عن الهدى وصد غيره.

ومنهم من غلا غلواً عظيماً، اعتقاداً منه أن ذلك هو دين الأنبياء الذي جاؤوا به، وهذا له نصيب من قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا، الَّذِينَ ضَلَّ سَعِيَّهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ [الكهف: ١٠٣، ١٠٤].

وهذا الاختلاف هو سنة الله تعالى في خلقه :
﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ، إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [هود: ١١٨، ١١٩].

ومما وقع فيه الخلاف بين الناس : عصمة غير الأنبياء -عليهم السلام-
وقد أحبت البحث في هذه المسألة، لما نتج عن عدم تحرير القول فيها من
خلط وضلال عند بعض الطوائف، ولما ترتب على ذلك من آثار سيئة.

وقد جعلت هذا البحث في تمهيد، وأربعة فصول وخاتمة:

التمهيد: وفيه تعريف العصمة في اللغة والاصطلاح.

الفصل الأول: عصمة الملائكة.

الفصل الثاني: عصمة الأمة المحمدية.

الفصل الثالث: عصمة الأولياء.

الفصل الرابع: عصمة الأئمة عند الشيعة.

الخاتمة، وفيها أهم نتائج البحث.

التمهيد :

تعريف العصمة :

التعريف اللغوي :

العصمة : اسم مصدر من «عصم» قال ابن فارس (ت ٣٩٥هـ) : «العين والصاد والميم ، أصل واحد صحيح ، يدل على إمساك ومنع وملازمة ، والمعنى في ذلك كله معنى واحد»^(١) .

ومنه قوله تعالى : ﴿ قَالَ سَأُوِي إِلَىٰ جَبَلٍ يَعْصِمُنِي مِنَ الْمَاءِ قَالَ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ ﴾ [هود: ٤٣] أي : لا معصوم إلا المرحوم .

وسمت العرب الجبل الذي تربط به القربة : عصام القربة ، لأنه يمنع الماء من الخروج منها . والعُصْمَة - بكسر العين أيضاً - : القلادة .

وتقول العرب : عَصَمَهُ الطَّعَامُ ، إذا منعه من الجوع ، وهذا طعام يَعْصِمُ ، أي : يمنع من الجوع ، وسمت السويق : أبا عاصم .

والاعتصام بالشيء : الامتناع به . واعتصمت بالله : أي امتنعت به . واستعصم يشعر بمقاومة النفس ومنعها^(٢) .

(١) معجم مقاييس اللغة (٤ / ٣٣١) .

(٢) انظر : الصحاح للجوهري ، لسان العرب لابن منظور ، تاج العروس للزبيدي : (عصم) .

التعريف الاصطلاحي:

عرفت العصمة بتعريفات عديدة، وسأذكر هنا بعضاً منها، ثم أذكر ما أراه مناسباً .

عرف البيضاوي (ت ٦٨٥هـ) العصمة بقوله: «العصمة: ملكة نفسانية تمتنع عن الفجور، وتتوقف على العلم بمثالب المعاصي ومناقب الطاعات»^(٣).

وهذا التعريف يعني أن العصمة أمر مكتسب، وعليه فيمكن لكل أحد تحصيل هذا الأمر، إذا علم بمثالب المعاصي ومناقب الطاعات.

وذكر تعريفاً آخر لها فقال: «وقيل: العصمة: كون الشخص بحيث يمتنع عن الذنب بخاصية في نفسه أو بدنه»^(٤).

وعُرفت أيضاً بأنها: «خلق مانع عن ارتكاب المعصية، غير ملجئ»^(٥).

وهذان التعريفان يدلان على أن العصمة ليس للعبد فيها اختيار، وإنما هي من باب الجبر.

وعرفها الشريف المرتضى^(٦) من الشيعة بقوله: «العصمة: هي اللطف

(٣) طوابع الأنوار من مطالع الأنظار للبيضاوي (ص ٣٢٤).

(٤) المرجع السابق، وذكر نحوه من هذا: الإيجي في المواقف (ص ٣٦٦).

(٥) فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت (٩٧/٢).

(٦) هو علي بن الحسن بن موسى العلوي، شيعي إمامي، له مصنفات كثيرة منها: الشافي في الإمامة، والأمال، توفي سنة ٤٣٦هـ.

انظر: تنقيح المقال (٢/٢٨٤)، روضات الجنات (ص ٣٨٣-٣٨٨).

الذي يفعله الله تعالى فيختار العبد عنده الامتناع من فعل القبيح»^(٧).

وهذا التعريف فيه مخالفة لما عليه الشيعة أنفسهم في مسألة القضاء والقدر وقدرة الله تعالى كما سيأتي بيانه، ونقد شيخ الإسلام له في الفصل الخاص بالعصمة المزعومة للأئمة الاثني عشر.

وقد قمت بوضع تعريف، أراه مناسباً لمن يصح أن يقال بعصمتهم وهو: حفظ الله تعالى لهم من النقائص والعيوب، وتخصيصهم بالكمالات النفسية، مع قدرتهم على الخير وضده.

فهذا التعريف يوافق عقيدة أهل السنة والجماعة في باب القضاء والقدر، وذلك أن القول بأنها «حفظ الله تعالى لهم من النقائص والعيوب، وتخصيصهم بالكمالات النفسية» ينفي عقيدة القدرية، القائلين بأن العبد يخلق فعله.

والقول بـ«قدرتهم على الخير وضده» ينفي عقيدة الجبر.

وهذا التعريف يصح فيمن صحت نسبة العصمة إليهم، وأما من لم تصح فلا حاجة إلى أن نعرفها، لأنه لا اعتبار لها أصلاً عندنا. والله أعلم.

(٧) أمالي المرتضى (٣٤٧/٢).

الفصل الأول: عصمة الملائكة:

الملائكة خلق من خلق الله تعالى، والإيمان بهم من أركان الإيمان الستة التي لا يصح إيمان عبد حتى يؤمن بها كلها، والإيمان بهم ينتظم أموراً ثلاثة:

الأمر الأول: التصديق بوجودهم.

الأمر الثاني: إنزالهم منازلهم، وإثبات أنهم عباد الله وخلقه كالإنس والجن.

الأمر الثالث: الاعتراف بأن منهم رسلاً لله تعالى يرسلهم إلى من يشاء من البشر^(٨).

كما أن الإيمان بهم أيضاً يقتضي الإيمان تفصيلاً بمن علمنا اسمه، أو علمنا صفته، أو وظيفته.

وقد اختلف الناس في عصمة الملائكة على قولين^(٩):

القول الأول: قول من يقول بأنهم معصومون، وقد نسب هذا القول التفتازاني (ت ٧٩٣هـ) إلى جمهور المسلمين^(١٠).

(٨) انظر: المنهاج في شعب الإيمان للحليمي (٣٠٢/١).

(٩) انظر: شرح المقاصد للفتازاني (٦٣/٥)، الحبانك في أخبار الملائك للسيوطي (ص ٢٠٧).

(١٠) انظر: شرح المقاصد (٦٣/١).

الدليل الأول: قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ، لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهٖ يَعْمَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٦، ٢٧].

الدليل الثاني: قوله تعالى: ﴿عَلَيْهَا مَلَائِكَةٌ غُلَاظٌ شِدَادٌ لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التحریم: ٦].

الدليل الثالث: قوله تعالى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [النحل: ٥٠].

ووجه الاستدلال من هذه الأدلة تناولها لفعل المأمورات، وترك المنهيات، وقد سبق هذا في معرض التمدح^(١١)، فإذا كان الأمر كذلك لم يبق للمعصية عليهم سبيل.

الدليل الرابع: قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَفْترُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٠].

ووجه الاستدلال من هذه الآية: إفادة هذه الآية المبالغة التامة في الاشتغال بالعبادة، وهو يفيد المطلوب، حيث إن من كان مشغولاً بطاعة ربه مستغرقاً بذلك الوقت كله، لم يبق وقت للمعصية^(١٢).

الدليل الخامس: قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾ [الحج: ٧٥].

(١١) انظر: الحبائك في أخبار الملائك (ص ٢٠٧).

(١٢) انظر: الحبائك في أخبار الملائك (ص ٢٠٨).

الدليل السادس: قوله تعالى: ﴿وَمَا نَنْتَظِرُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ [مريم: ٦٤].

القول الثاني: قول من يقول بأنهم غير معصومين، واستدلوا على هذا بأدلة منها:

الدليل الأول: قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٣٠].

قالوا: لا يخفى ما فيه من وجوه المعصية، حيث إن فيه غيبة لمن يجعله الله خليفة بذكر مثالبه، وفيه العجب والتزكية للنفس، وفيه أنهم قالوا هذا رجماً بالغيب واتباعاً للظن، واتباع الظن في مثله غير جائز، وفيه الإنكار على الله فيما يفعله، وهو من أعظم المعاصي^(١٣).

الدليل الثاني: قوله تعالى: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكٍ سَلِيمٍ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السَّحْرَ وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾ [البقرة: ١٠٢].

(١٣) انظر: المواقف في علم الكلام للإيجي (ص ٣٦٦)، شرح المقاصد (٥/ ٦٤).

الدليل الثالث: قالوا: إن إبليس عاص، وهو قبل من الملائكة، بدليل استثنائه منهم في قوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ، إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى أَنْ يَكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ﴾ [الحجر: ٣٠، ٣١]، وبدليل أن قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ لَمْ يَكُن مِّنَ السَّاجِدِينَ﴾ [الأعراف: ١١]، قد تناوله وإلا لما استحق الذم، ولما قيل له ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِن طِينٍ﴾ [الأعراف: ١٢].

الجواب عن الدليل الأول:

هو أن الغيبة إظهار مثالب المغتاب، وذلك إنما يتصور لمن لا يعلمه، والله تعالى عالم بالأشياء كلها: ما ظهر، وما بطن، فلا غيبة هناك^(١٤).
وأما القول بأن فيه تزكية للنفس، فليس في هذه الآية ما يدل على ذلك، حيث إن التزكية إظهار مناقب النفس، وهي لا تتصور إلا لمن لا يعلمها، والله تعالى يعلم السر وأخفى^(١٥).
وأما القول بأنهم تكلموا بالظن، والرجم بالظن حرام، فالجواب عن هذا أنه لا دليل على أن كلامهم هذا من الظن، فقد يكونون علموه بتعليم الله^(١٦).

(١٤) انظر: شرح المواقيف (٣٠٧/٨).

(١٥) انظر: شرح المقاصد (٦٤/١)، شرح المواقيف (٣٠٧/٨).

(١٦) انظر: المواقيف في علم الكلام مع شرحها للجرجاني (٣٠٧/٨).

وأما القول بأنهم اعترضوا على الله تعالى فإن هذا السؤال لم يكن سؤال اعتراض، وإنما هو سؤال عن الحكمة، وما تقدمه من الأسئلة مبني على هذا السؤال، والله أعلم.

الجواب عن قصة هاروت وماروت:

من العلماء من ذهب إلى أنهما ليسا ملكين، وإنما هما شيطانان، وهذا قول طائفة من المفسرين^(١٧) اختاره ابن حزم^(١٨) (ت ٤٥٦هـ) والقرطبي^(١٩) (ت ٦٧١هـ).

و (ما) في قوله تعالى: ﴿وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ﴾ [البقرة: ١٠٢] نافية^(٢٠).

وإذا كان الأمر كذلك فلا دلالة فيه على المدعى.

ومن العلماء من ذهب إلى أنهما ملكان، وأن (ما) موصولة، وقد تنوعت إجابات هؤلاء:

فمنهم من ذهب إلى القول بأنه يمكن أن تكون هذه شريعة من الشرائع، ثم نسخت، كما نسخ غيرها من الشرائع. وهذا القول ذكره ابن

(١٧) انظر: تفسير ابن جرير (٢/ ٤١٩ - ٤٢٠).

(١٨) انظر: الفصل (٣/ ٣٠٥).

(١٩) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٢/ ٥٠ - ٥١).

(٢٠) انظر: المراجع السابقة.

حزم^(٢١).

ومن العلماء من ذهب إلى القول بأن هذا من امتحان الله لعباده، وهو أمر جائز. يقول الزجاج (ت ٣١١هـ): «جائز أن يكون الله عز وجل امتحن بالملكين الناس في ذلك الوقت، وجعل المحنة في الكفر والإيمان أن يقبل القابل تعلم السحر، فيكون بتعلمه كافراً، وبترك تعلمه مؤمناً، لأن السحر قد كان كثر وكان في كل أمة . . . وهذا ممكن أن يمتحن الله به كما امتحن بالنهر في قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ مُبْتَلِيكُمْ بِنَهَرٍ فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلَّا مَنْ اغْتَرَفَ غُرْفَةً﴾ [البقرة: ٢٤٩]»^(٢٢).

واختار هذا القول ابن جرير^(٢٣) (ت ٣١٠هـ).

ومن العلماء من ذهب إلى أنهما من الملائكة، لكنهما لم يعصيا، لكونهما يعلمان الناس السحر تعليم إنذار وتحذير، لا تعليم دعاء إليه^(٢٤)، وهذا مروي عن علي وابن عباس.

وساق ابن كثير (ت ٧٧٤هـ) - رحمه الله تعالى - طرق القصة، وذكر أن الصواب فيها أنها ترجع إلى أخبار بني إسرائيل التي أخذها الصحابة

(٢١) انظر: الفصل (٣/ ٣٠٥).

(٢٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/ ١٨٤).

(٢٣) انظر: تفسير ابن جرير (٢/ ٤٢٦).

(٢٤) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/ ١٨٣)، وانظر: الجامع لأحكام القرآن (٢/ ٥٣ - ٥٤).

عن كعب الأحبار^(٢٥)، لكنه ذكر جمعاً - إن صح الخبر مرفوعاً - وهو أن يقال: إن الجمع بين هذا وما بين ما ورد من الدلائل على عصمة الملائكة أن هذين سبق في علم الله لهما هذا، فيكون تخصيصاً لهما، فلا تعارض - حيثئذ - كما سبق في علمه عن أمر إبليس ما سبق^(٢٦).

فأبان بهذا أنه ليس في هذه الآية دليل على عدم العصمة، والله تعالى أعلم.

الإجابة عن الاستدلال بقصة إبليس:

أجيب عن قصة إبليس بكون إبليس ليس ملكاً، وإنما هو من الجن، كما قال تعالى: ﴿إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ﴾ [الكهف: ٥٠]، وهو مخلوق من نار كما قال تعالى مخبراً عنه: ﴿قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِن طِينٍ﴾ [ص: ٧٦]، وقال: ﴿وَالْجَانَّ خَلَقْنَاهُ مِن قَبْلُ مِن نَّارِ السَّمُومِ﴾ [الحجر: ٢٧]، وقال: ﴿وَخَلَقَ الْجَانَّ مِن مَّارِجٍ مِّن نَّارٍ﴾ [الرحمن: ١٥]، وأما الملائكة فهم مخلوقون من نور، كما بين ذلك النبي ﷺ بقوله: «خلقت الملائكة من نور»^(٢٧)، فليس إبليس من الملائكة. قال شيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ) - رحمه الله تعالى -: «وجعله بعض الناس من

(٢٥) انظر: تفسير ابن كثير (١/١٣٨).

(٢٦) تفسير ابن كثير (١/١٣٧).

(٢٧) أخرجه مسلم في صحيحه (٤/٢٢٩٤) رقم (٢٢٩٦).

الملائكة، لدخوله في الأمر بالسجود، وبعضهم من الجن، لأن له قبيلة
وذرية، ولكونه خلق من نار، والملائكة خلقوا من نور، والتحقيق أنه كان
منهم باعتبار صورته، وليس منهم باعتبار أصله، ولا باعتبار مثاله^(٢٨).
وبالإجابة عن هذه الأدلة، تتبين قوة القول بعصمة الملائكة، والله أعلم.

(٢٨) مجموع فتاوى شيخ الإسلام (٤/٣٤٦).

الفصل الثاني: عصمة الأمة المحمدية:

لقد دل كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ والإجماع والعقل على أن هذه الأمة معصومة. وخالف في ذلك النظام^(٢٩)، حيث سوى بين جميع الأمة وبين قول أحادها في جواز الخطأ على الجميع^(٣٠)، وحين يقول القائل بعصمة الأمة؛ فإنه لا يمنع من وقوع الخطأ من أفرادها، غير أنه لا يمكن وقوع الخطأ منهم مجتمعين.

الأدلة:

أولاً: قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: ١٤٣].

(٢٩) انظر: المعتمد لأبي الحسين البصري (٤٥٨/٢)، العدة في أصول الفقه لأبي يعلى (١٠٦٤/٤)، البرهان لأبي المعالي الجويني (٤٣٤/١)، التمهيد (٢٢٤/٢)، الإبهاج (٣٥٤-٣٥٣/٢).

والنظام هو إبراهيم بن سيار بن هانئ النظام، من قدماء المعتزلة وأئمتهم، تنسب إليه الطائفة النظامية، عده بعض العلماء من البراهمة، له شناعات كبار، كفره كثير من العلماء بها، توفي سنة ٢٣١هـ.

انظر: طبقات المعتزلة لابن المرتضى (ص ٤٩ - ٥١)، سير أعلام النبلاء للذهبي (٥٤٢/١)، لسان الميزان لابن حجر (١٦٧/١).

(٣٠) انظر: البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي (٤٤٠/٤).

وجه الاستدلال من هذه الآية: أن الله تعالى وصف هذه الأمة بالوسط، وهو الخيار العدل، ولا يجوز أن يخبر تعالى بالعدالة والشهادة، مع علمه أنه يجوز أن يقدموا جميعهم على المعصية، أو يخطئوا، أو أن يشهدوا بغير الحق^(٣١).

ثانياً: قوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠].

وجه الاستدلال من هذه الآية: أنه لو جاز عليهم أن يجمعوا على منكر، لم يكونوا ناهين عنه^(٣٢).

ثالثاً: قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥].

وجه الاستدلال: أن الله تعالى توعد على اتباع غير سبيل المؤمنين، وجمع بينه وبين مشاقة الرسول، فثبت أن من فعل ذلك فقد ترك واجباً فاستحق الوعيد، فدل على وجوب اتباع سبيلهم، ولا يجب اتباع سبيل

(٣١) انظر: العدة في أصول الفقه (٤/ ١٠٧٠-١٠٧٢)، التمهيد (٣/ ٢٢٥)، شرح مختصر الروضة للطوفي (٣/ ١٥-١٦)، الإبهاج في شرح المنهاج للسبكي (٢/ ٣٥٨)، المحصول للرازي (٤/ ٦٦).

(٣٢) انظر: التمهيد (٣/ ٢٢٦)، شرح مختصر الروضة (٣/ ١٧-١٨)، المحصول (٧٣/ ٤)، الإبهاج في شرح المنهاج (٢/ ٣٥٣-٣٥٤).

غير المعصوم^(٣٣).

رابعاً : قوله ﷺ: «لا يزال من أمتي أمة قائمة بأمر الله، لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم حتى يأتيهم أمر الله وهم على ذلك»^(٣٤).
ووجه الاستدلال من هذا الحديث وما في معناه من الأحاديث «أنه بوجود هذه الطائفة القائمة بالحق إلى يوم القيامة، لا يحصل الاجتماع على الضلالة أبداً»^(٣٥).

وقد ذكر بعض العلماء أن الأحاديث الدالة على عصمة الأمة بلغت حد التواتر المعنوي^(٣٦).

الإجماع: «حكى الإجماع على عصمة الأمة غير واحد من أهل العلم»^(٣٧).

الدليل العقلي: ذكر العلماء دليلاً عقلياً على عصمة الأمة. وهو أنهم قالوا: إن «من كان من الأمم قبلنا كانوا إذا بدلوا دينهم بعث الله نبياً يبين الحق، وهذه الأمة لا نبي بعد نبيها، فكانت عصمتها تقوم مقام النبوة،

(٣٣) انظر: التمهيد (٣/٢٢٨-٢٢٩)، شرح مختصر الروضة (٣/١٤) - (١٥)، المحصول للرازي (٤/٣٥-٣٦).

(٣٤) أخرجه البخاري في صحيحه (٣/١٣٣١) و (٦/٢٧١٤).

(٣٥) اللفظ المكرم بخصائص النبي المعظم لقطب الدين الخضير الشافعي (ص٣٤٥).

(٣٦) انظر: نظم المتناثر للكتاني (ص١٦١) وعزاه لابن الهمام، وتعبه.

(٣٧) انظر: التمهيد (٣/٢٤٢)، البحر المحيط (٤/٤٤٥).

فلا يمكن أحد منه أن يبدل شيئاً من الدين إلا أقام الله من يبين خطأه فيما بدله، فلا تجتمع الأمة على ضلال^(٣٨).

وأما خلاف النظام، فقد ذكر العلماء أنه محجوج بالإجماع قبله، فلا يعتبر خلافه بعد ذلك^(٣٩).

(٣٨) منهاج السنة النبوية (٦/٤٦٦ - ٤٦٧)، وانظر: التمهيد في أصول الفقه (٢٤٣/)

(٣)، البحر المحيط في أصول الفقه (٤/٤٤٥ - ٤٤٦).

(٣٩) انظر: شرح مختصر الروضة (٣/٢٧).

الفصل الثالث: عصمة الأولياء :

لقد بين الله تعالى في كتابه الكريم مَنْ الولي بقوله جل وعلا: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ، الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ﴾ [يونس: ٦٢، ٦٣]. فمن اتصف بالإيمان والتقوى كان ولياً بنص القرآن، ومن ابتغى طريقاً غير هذه الطريق فهو على ضلال مبين.

ولقد غلا الصوفية فيمن يسمونهم بالأوليا غلواً عظيماً، وكان من أسباب هذا الغلو: اعتقادهم عصمتهم، ولقد صرح المتصوفة في كتبهم بعصمة الأولياء، وأعطوهم من الخصال مثل ما للأنبياء عليهم السلام.

يقول القشيري^(٤٠): « واعلم أن من أجل الكرامات التي تكون للأولياء: دوام التوفيق للطاعات، والعصمة عن المعاصي والمخالفات »^(٤١).
وقسم أبو بكر الواسطي^(٤٢) (ت بعد ٣٢٠هـ) أولياء المتصوفة بالنسبة إلى العصمة من الذنوب إلى ثلاث طبقات:

(٤٠) هو أبو القاسم عبدالكريم بن هوازن القشيري، صوفي، مفسر، له مؤلفات منها: الرسالة، والتفسير، توفي سنة ٤٦٥هـ.

انظر: سير أعلام النبلاء (٢٢٧/١٨)، طبقات الأولياء لابن الملقن (ص ٢٢٧).

(٤١) الرسالة للقشيري (ص ١٦٠).

(٤٢) هو أبو بكر محمد بن موسي الواسطي، صاحب الجنيد وسفيان الثوري وغيرهما، له كلام سيئ جداً، غال في التصوف، توفي بعد سنة ٣٢٠هـ.

الطبقة الأولى: من مَنَّ الله عليهم بأنوار الهداية، فهم معصومون من الكفر والشرك والنفاق.

الطبقة الثانية: من مَنَّ الله عليهم بأنوار العناية، فهم معصومون من الكبائر والصغائر.

الطبقة الثالثة: من مَنَّ الله عليهم بالكفاية، فهم معصومون من الخواطر الفاسدة^(٤٣).

فالمتصوفة بقولهم بعصمة الأولياء من الصغائر ومن الخواطر الفاسدة التي هي الهم بالمعصية ولو لم يفعلها، قد أعطوهم منزلة فوق منازل الأنبياء عليهم السلام.

وقد سأل الشعراني^(٤٤) (ت ٩٧٣هـ) شيخه الخواص^(٤٥) (ت ٩٥٣هـ) عن الخواطر القبيحة هل تقع للخواص كما هي واقعة للعوام ؟ فأجاب:

(٤٣) انظر: حلية الأولياء لأبي نعيم (١٠ / ٣٥٠).

(٤٤) هو عبد الوهاب بن أحمد بن علي الشعراني، صوفي موغل في التصوف، له كلام قبيح جداً، ألف مؤلفات كثيرة منها: الأخلاق المتبولية، وكتاب: طبقات الصوفية، وكتاب الأنوار القدسية، توفي سنة ٩٧٣هـ.

انظر: الأعلام للزركلي (٤ / ١٨٠-١٨١).

(٤٥) هو علي الخواص البرسلي، صوفي غال في التصوف، كان لا يكتب ولا يقرأ، ويدعي علم الغيب، زعم الشعراني أنه له التصرف في ثلاثة أرباع مصر، توفي سنة ٩٥٣هـ.

انظر: طبقات الصوفية الكبرى للشعراني (٢ / ١٣٥-١٥٣).

«لا تقع للكمل إلا الخواطر التي تناسب مقامهم، لا يشاركون العامة في الخواطر التي تطرقهم لا في المحاسن ولا في القبائح، لارتفاع الكمل عن مشهد العامة، والخواطر تابعة للمشاهد»^(٤٦).

وهذه الطبقات تكون بحسب منزلة الولي، فأصحاب الطبقة الأولى لا يمتنع عليهم أن يلموا بشيء من الكبائر والصغائر، وإنما يمتنع عليهم الكفر والشرك والنفاق المخرج من الملة. وأصحاب الطبقة الثانية يمتنع عليهم الكبائر والصغائر، فضلاً عن الكفر والشرك والنفاق، فتلك ممتنعة من باب أولى. وأصحاب الطبقة الثالثة لا تمتنع عليهم الكبائر والصغائر فقط، بل ما يكون من خواطر فاسدة، وإن لم تخرج إلى عالم الوجود.

ويقول التجاني^(٤٧): «ثم لتعلم أن من تجلى الله له بالسرم المصون والغيب المكنون، عصم من المعاصي بكل وجه، وبكل اعتبار، فلا تتأتى منه المعصية التي هي مخالفة أمر الله تعالى صريحاً أو ضمناً»^(٤٨).

(٤٦) درر الغواص (ص ٣-٤).

(٤٧) هو أحمد بن محمد بن المختار التجاني المضاوي، مؤسس الطريقة التجانية التي لا تزال إلى اليوم، وهو إمام شر وضلالة، توفي سنة ١٢٣٠هـ.

انظر: جواهر المعاني (١/٢٦)، حلية البشر للبيطار (١/٣٠٣)، شجرة النور الزكية (١/٣٧٨ - ٣٧٩).

(٤٨) جواهر المعاني (١/٢٥٢).

ومن الصوفية من جعل العصمة شرطاً للولاية. يقول ابن عربي^(٤٩):
«إن من شرط الإمام الباطن أن يكون معصوماً، وليس الظاهر إن كان غيره
مقام العصمة»^(٥٠).

ويقول أبو بكر الزقاق^(٥١) (ت ٢٩٠هـ): «لا يكون المرید مريداً حتى لا
يكتب عليه صاحب الشمال عشرين سنة»^(٥٢).

الرد عليهم:

أولاً: أن هذه الدعوى من قبل الصوفية ليس عليها دليل من كتاب الله
تعالى ، ولا من سنة رسوله ﷺ .

ثانياً: أن دعواهم أن الولاية لا تتم إلا بالعصمة دعوى باطلة، مناقضة
لكتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ ، وإجماع المسلمين^(٥٣).

(٤٩) هو محمد بن علي بن محمد الطائي الحائمي، صوفي فيلسوف، من أئمة القائلين
بوحدة الوجود، له كلام يطفح بالكفر، وقد صنف مصنفات رديئة منها:
الفتوحات المكية، وفصوص الحكم، كفره كثير من العلماء، توفي سنة ٦٣٨هـ.
انظر: تنبيه الغبي إلى تكفير ابن عربي، للبقاعي، سير أعلام النبلاء (٤٨/٢٣).
(٥٠) الفتوحات المكية لابن عربي (٣/١٨٣).

(٥١) هو أحمد بن نصر، أبو بكر الزقاق، من مشايخ التصوف في عصره، توفي سنة
٢٩١هـ.

انظر: طبقات الصوفية لأبي عبد الرحمن السلمي (ص ٢٣ و ٣٨٩)، طبقات
الأولياء ، لابن الملقن (ص ٩١)، طبقات الصوفية الكبرى (١/٧٦).
(٥٢) عوارف المعارف للسهروردي ، ملحق بإحياء علوم الدين (ص ٨٩).
(٥٣) انظر: منهاج السنة النبوية (٦/١٨٩).

ومن الأدلة على ذلك:

١- قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩].

ووجه الاستدلال من هذه الآية أن الله تعالى «لم يأمرنا بالرد عند التنازع إلا إلى الله ورسوله، فمن أثبت شخصاً معصوماً غير الرسول، أوجب رد ما تنازعوا فيه إليه، لأنه لا يقول عنده إلا الحق كالرسول، وهذا خلاف القرآن»^(٥٤).

٢- المعصوم يجب طاعته مطلقاً بلا قيد، ومن خالفه استحق الوعيد، والقرآن لم يجعل ذلك إلا للأنبياء خاصة.

قال تعالى: ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا﴾ [النساء: ٦٩].

وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يَعَصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا أَبَدًا﴾ [الجن: ٢٣].

فدل القرآن على أن من أطاع الرسول كان من أهل السعادة، ومن

(٥٤) منهاج السنة النبوية (٦/ ١٩٠).

عصاه كان من أهل الشقاوة، ولم يشترط ذلك في معصوم آخر^(٥٥).

٣- قوله تعالى: ﴿فَلَنَسْتَلَنَّ الَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْتَلَنَّ الْمُرْسَلِينَ﴾

[الأعراف: ٦]، فلم يجعل الله تعالى السؤال عن أحد غير الرسل، حيث إن الرسول «هو الذي يمتحن به الناس في قبورهم، ولو ذكر المسؤول غير الرسول من الصحابة أو الأولياء أو غيرهم لم ينفعه ذلك»^(٥٦).

قوله تعالى: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣٦].

وقوله تعالى: ﴿آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾ [البقرة: ٢٨٥].

ووجه الاستدلال من هذه الآيات أن «الإيمان بما جاء به النبيون مما أمرنا أن نقوله ونؤمن به، وهذا مما اتفق عليه المسلمون أنه يجب الإيمان بكل نبي، ومن كفر بنبي واحد فهو كافر، ومن سبه وجب قتله باتفاق العلماء، وليس كذلك مَنْ سوى الأنبياء، سواء سموا : أولياء، أو أئمة،

(٥٥) انظر: منهاج السنة النبوية (٦/ ١٩٠).

(٥٦) انظر: منهاج السنة النبوية (٦/ ١٩٠).

أو حكماء، أو علماء ، أو غير ذلك، فمن جعل بعد الرسول معصوماً يجب الإيمان بكل ما يقول، فقد أعطاه معنى النبوة، وإن لم يعطه لفظها»^(٥٧).

٤- ما جاء في القرآن من نسبة الذنب والخطأ لبعض الأنبياء عليهم السلام كقوله تعالى: ﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى﴾ [طه: ١٢١] وقوله تعالى: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى، أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى﴾ [عبس: ٢، ١] وقوله تعالى: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا، لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَيَهْدِيكَ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا﴾ [الفتح: ٢، ١] ، وغير ذلك من الآيات.

ومن جعل غير النبي معصوماً، فقد جعل رتبته فائقة رتبة الأنبياء عليهم السلام.

وقد أجمع أهل العلم على أن النبي ليس بمعصوم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- : «ولهذا اتفق أهل العلم -أهل الكتاب والسنة- على أن كل شخص سوى الرسول، فإنه يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ»^(٥٨).

(٥٧) منهاج السنة النبوية (٦/ ١٨٨).

(٥٨) منهاج السنة النبوية (٦/ ١٩٠-١٩١).

ثالثاً: عدم اتفاق الصوفية على هذا القول، فإن منهم من ينفي عصمة الأولياء^(٥٩). سئل الجنيد^(٦٠) (ت ٢٩٧هـ) فقيل له: «العارف يزني يا أبا القاسم؟ فأطرق ملياً ثم رفع رأسه، وقال: وكان أمر الله قدراً مقدوراً»^(٦١).

يقول القشيري: «ولا ينبغي للمريد أن يعتقد في المشايخ العصمة، بل الواجب أن يذرهم وأحوالهم»^(٦٢). وقال زكريا الأنصاري^(٦٣) بعد أن ذكر كلام القشيري السابق: «فعلم أنه ليس للمريد أن يعتقد العصمة في المشايخ»^(٦٤).

(٥٩) انظر: تقديس الأشخاص في الفكر الصوفي لمحمد أحمد لوح (١/٢٣٨).

(٦٠) هو الجنيد بن محمد النهاوندي، من مشايخ المتصوفة القدامي، يعرف بشيخ الطائفة، فقيه، صاحب سنة وأثر، توفي سنة ٢٩٧هـ.

انظر: حلية الأولياء (١٠/٢٥٥-٢٨٧)، الرسالة القشيرية (ص١٨-١٩).

(٦١) الرسالة القشيرية (ص١٦٠).

(٦٢) الرسالة القشيرية (ص١٨٤).

(٦٣) هو زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا السنبكي الأنصاري، تولى مشيخة الإسلام في الدولة العثمانية، له مؤلفات كثيرة منها: فتح الباقي على ألفية العراقي، وشرح الرسالة القشيرية، وغيرها، توفي سنة ٩٢٦هـ.

انظر: الكواكب السائرة للغزي (١/١١٦)، النور السافر للعيدروس (ص١٢٠)، البدر الطالع للشوكاني (١/٢٥٢).

(٦٤) شرح زكريا الأنصاري للرسالة القشيرية (٤/٢١٨-٢١٩).

رابعاً: وقع الاختلاف بين الأولياء الذين يزعم الصوفية عصمتهم، حيث يختلفون بينهم في المسائل اختلافاً كبيراً، ولو كانوا معصومين لما وقع بينهم خلاف^(٦٥).

خامساً: ما ترتب على قولهم هذا من الأمور السيئة والاعتقادات الكفرية الخبيثة، كدعوتهم إلى الاعتقاد في المشايخ والأولياء، ووجوب التسليم لهم في كل ما يأتون ويذرون، وترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

يقول محمد بن عبدالله بن حسنين التجاني في ذكره لشروط المريد: «أن يعتقد ويسلم كل ما ورد عن الشيخ، لأن بالاعتقاد تزداد المحبة التي بسببها يرقى الشيخ مريده إلى أعلى درجات الكمال»^(٦٦).

ويقول أحد متأخري الصوفية: «ويلزم المريد أن يسلم قياده لشيخه، ولا يجعل لنفسه معه اختياراً أبداً، بل يكون كالميت بين يدي الغاسل، يقلبه للغسل كيف شاء، ولأي جهة أراد»^(٦٧).

(٦٥) انظر: تقديس الأشخاص في الفكر الصوفي (١/٢٣٨-٢٣٩).

(٦٦) الفتح الرباني فيما يحتاج إليه المريد التجاني (ص٣٩)، وانظر: قلادة الجواهر في سيرة الرفاعي وأتباعه الأكابر، لأبي الهدى الصيادي (ص٢٧٨).

(٦٧) تحفة السالكين في تعريف طريق رب العالمين، لمحمود بن بشير المغربي القادري (ص٢٣).

الفصل الرابع : عصمة الأئمة عند الاثني عشرية :

لقد غلا الشيعة الاثنا عشرية في أئمتهم غلوّاً كبيراً، وكان من غلوهم فيهم دعواهم العصمة لهم، فقد اتفق الرافضة على عصمة الأئمة من كل ذنب كبير وصغير ومن كل خطأ سهواً كان أو قصداً ، «والقول بالعصمة في هذا الإطار العام من أبرز آراء الشيعة التي تمتاز بها عن غيرهم من الفرق الإسلامية الأخرى، وهو الطابع الوحيد لهم منذ أقدم عصورهم إلى اليوم، فالأئمة - عندهم - كالأنبياء في جهة العصمة»^(٦٨).

العصمة من الذنوب :

اتفق الرافضة المتقدمون منهم والمتأخرون على وجوب عصمة الأئمة من الذنوب كبيرها وصغيرها^(٦٩)، واعتبروا ذلك من ضروريات مذهبهم التي من جهلها فهو كافر.

يقول ابن بابويه القمي^(٧٠) : «اعتقدنا في الأئمة أنهم معصومون

(٦٨) روح التشيع ، لعبدالله نعمة (ص٤١٢).

(٦٩) انظر: تنزيه الأنبياء للشریف المرتضى (ص١٥)، حق اليقين في معرفة أصول الدين، لعبدالله شبر (١/١٩١)، عقائد الإمامية الاثني عشرية (ص١٥٨).

(٧٠) هو أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه، يعرف بالصدوق، من شيوخ الرافضة المتقدمين، له مؤلفات كثيرة منها: من لا يحضره الفقيه، وعلل الشرائع، وغيرها، توفي سنة ٣٨١هـ.

انظر: الفهرست لابن النديم (ص١٨٨-١٨٩)، رجال الشيعة في الميزان (ص١٦٨-١٦٩).

مطهرون من كل دنس، وأنهم لا يذنبون ذنباً صغيراً ولا كبيراً، ولا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون، ومن نفى عنهم العصمة في شيء من أحوالهم فقد جهلهم، ومن جهلهم فهو كافر. واعتقادنا فيهم أنهم معصومون موصوفون بالكمال والتمام والعلم من أوائل أمورهم وأواخرها، لا يصفون في شيء من أحوالهم بنقص ولا عصيان ولا جهل»^(٧١).

ويقول الطوسي في صفات الإمام: «يجب أن يكون معصوماً من القبائح والإخلال بالواجبات؛ لأنه لو لم يكن كذلك لكانت علة الحاجة قائمة فيه إلى الآخر؛ لأن الناس إنما احتاجوا إلى الإمام لكونهم غير معصومين، ومحال أن تكون العلة حاصلة والحاجة مرتفعة؛ لأن ذلك نقض للعلة، ومتى احتاج إلى إمام كان الكلام فيه كالكلام في الإمام الأول. وذلك يؤدي إلى وجود أئمة لا نهاية لهم، أو الانتهاء إلى إمام معصوم ليس من ورائه إمام، وهو المطلوب»^(٧٢).

ويقول المجلسي^(٧٣): «إن أصحابنا الإمامية أجمعوا على عصمة الأئمة

(٧١) الاعتقادات لابن باويه القمي (ص ١٠٨-١٠٩).

(٧٢) الاقتصاد فيما يتعلق بالاعتقاد (ص ٣٠٥).

(٧٣) هو محمد باقر بن محمد تقي المجلسي، من الرافضة المتأخرين، مكثر من

التصانيف، له: بحار الأنوار، حق اليقين، وغيرها، توفي سنة ١١١١ هـ.

انظر: تنقيح المقال للمامقاني (٨٥/٢)، جامع الرواة للأردبيلي (٧٨-٧٩).

- صلوات الله عليهم - من الذنوب الصغيرة والكبيرة عمداً وخطأً ونسياناً،
من وقت ولادتهم إلى أن يلقوا الله - عز وجل -»^(٧٤).

ولما قال ابن المطهر الحلبي^(٧٥): « وأن الأئمة معصومون كالأنبياء » .
علق عليه شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - بقوله: «فهذه خاصة
الرافضة الإمامية التي لم يشركهم فيها أحد» - لا الزيدية الشيعة ، ولا
سائر طوائف المسلمين - إلا من هو شر منهم كالإسماعيلية الذين يقولون
بعصمة بني عبيد»^(٧٦).

أدلتهم على عصمة الأئمة:

أولاً: قوله - تعالى -: ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ
الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً ﴾ [الأحزاب: ٣٣] ، حيث فسروا الإرادة في الآية
بالإرادة الكونية التي يلزم وقوع مرادها، وقصروا المراد بأهل البيت على
النبي - ﷺ - وعلي وفاطمة والحسن والحسين وباقي الأئمة بالتبع،
جعلوا إرادة إذهاب الرجس والتطهير مستلزمة للعصمة.

والجواب عن هذا من وجوه:

أولاً: عدم التسليم لهم بأن الإرادة هنا هي الإرادة الكونية، والدليل

(٧٤) بحار الأنوار (٢٥/ ٣٥٠-٣٥١).

(٧٥) هو الحسن بن يوسف بن علي بن المطهر الحلبي، من فقهاء الرافضة، له مؤلفات
منها: منهاج الكرامة، تلخيص المرام في معرفة الأحكام، توفي سنة ٧٢٦هـ.

(٧٦) منهاج السنة النبوية (٢/ ٤٥٢).

على ذلك أن النبي ﷺ لما نزلت هذه الآية قال: «اللهم هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس». ولو كانت هذه الإرادة هي الإرادة القدرية لم يحتج فيها إلى الدعاء؛ لكونها مستلزمة الوقوع^(٧٧).

ثانياً: عدم التسليم لهم بكون المراد بأهل البيت هم من نص الشيعة عليهم، فإن أزواج النبي ﷺ من أهل بيته، بل إن بعض السلف كابن عباس وعطاء وعكرمة ذكروا أن المراد بأهل البيت في هذه الآية أزواج النبي ﷺ خاصة، بدليل أن السياق فيهن باستعمال نون النسوة^(٧٨).

ثالثاً: أنه لو كانت إرادة إذهاب الرجس والتطهير دليلاً على العصمة، للزم أن يقال بعصمة الصحابة.

قال الآلوسي^(٧٩) - رحمه الله تعالى - : « وأيضاً لو كانت هذه الكلمة مفيدة للعصمة ينبغي أن يكون الصحابة لا سيما الحاضرين في غزوة بدر قاطبة معصومين، لأن الله - تعالى - قال في حقهم في مواضع من التنزيل: ﴿يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [المائدة: ٦] وقال: ﴿لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ وَيَذْهَبَ عَنْكُمْ رَجَزَ الشَّيْطَانِ وَلِيَرْبِطَ عَلَى

(٧٧) انظر: المتقى من منهاج الاعتدال للذهبي (ص ٤٢٨).

(٧٨) انظر: مختصر التحفة الاثني عشرية (ص ١٦٥).

(٧٩) هو أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود الآلوسي، من أفاضل علماء العراق ومحققهم، له مؤلفات كثيرة من أجلها: كتاب روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني.

قُلُوبِكُمْ وَيُثَبِّتَ بِهِ الْأَقْدَامَ ﴿١١﴾ [الأنفال: ١١] ، وظاهر أن إتمام النعمة في الصحابة كرامة زائدة بالنسبة إلى ذينك اللفظين ، ووقوع هذا الإتمام أدل على عصمتهم ؛ لأن إتمام النعمة لا يتصور بدون الحفظ عن المعاصي وشر الشيطان^(٨٠) .

ثانياً: قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ١٢٤] ، وهذه الآية عندهم «صريحة في لزوم العصمة»^(٨١) .

ووجه الاستدلال منها كما بينه الطبرسي^(٨٢) - بقوله : «استدل أصحابنا بهذه الآية على أن الإمام لا يكون إلا معصوماً من القبائح ؛ لأن الله - سبحانه - نفى أن ينال عهده - الذي هو الإمامة - ظالم ، ومن ليس بمعصوم ، فقد يكون ظالماً: إما لنفسه ، وإما لغيره . فإن قيل : إنما نفى أن ينال ظالماً في حال ظلمه ، فإذا تاب فلا يسمى ظالماً ، فيصح أن يناله . والجواب : أن الظالم وإن تاب فلا يخرج من أن تكون الآية قد تناولته في حال كونه ظالماً ، فإذا نفى أن يناله ، فقد حكم عليه بأنه لا ينالها ، والآية مطلقة غير مقيدة بوقت دون وقت ، فيجب أن تكون محمولة على

(٨٠) انظر: مختصر التحفة الاثني عشرية (ص ١٦٩) .

(٨١) أصل الشيعة وأصولها (ص ١٢٨) .

(٨٢) هو أحمد بن علي بن أبي طالب الطبرسي ، رافضي غال ، له مؤلفات كثيرة منها: مجمع البيان ، وكتاب الاحتجاج على أهل اللجاج ، توفي سنة ٦٢٠ هـ .

الأوقات كلها، فلا ينالها الظالم وإن تاب فيما بعد»^(٨٣).

والجواب عن هذا من وجوه:

الوجه الأول: أن السلف اختلفوا في معنى العهد، فمنهم من فسرهُ بالنبوة، كما هو قول ابن عباس والسدي، ومنهم من فسرهُ بالإمامة التي يكون صاحبها قدوة لغيره، وهي الإمامة في الدين، كما هو قول مجاهد، ومنهم من حمّله على الأمان في الآخرة، وهو قول قتادة والنخعي وعطاء عكرمة والحسن البصري^(٨٤).

فحمل الآية على الإمامة التي يقصدها الشيعة تحكّم، إذ لم يفسرها أحد من السلف بذلك.

الوجه الثاني: لو سلم - جدلاً - بأنه ليس يراد بالإمامة هنا إلا المعنى الذي قال به الشيعة، فإنه ليس فيها دليل على تعيين أحد من الناس سواء كان من أهل البيت أو غيرهم.

الوجه الثالث: أن من ظلم ثم تاب منه لم يلحقه وصف الظلم ولا توابه^(٨٥)، ولو كان كذلك لكان الأبوان مذمومين حتى بعد توبتهما؛ لأن الله - تعالى - أخبر عنهما أنهما: ﴿قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا

(٨٣) مجمع البيان للطبرسي (٢٠١/١).

(٨٤) انظر: تفسير ابن جرير (٣/٢٠-٢٣)، تفسير ابن كثير (١/١٦٧-١٦٨)، فتح القدير للشوكاني (١/١٤٠).

(٨٥) انظر: أصول مذهب الشيعة الاثني عشرية، د/ناصر القفاري (٢/٧٨٥).

وَتَرَحَّمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴿ [الأعراف: ٢٣] ولكان الكلیم مذموماً؛ لأنه قال ﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ﴾ [القصاص: ١٦] ، واللّه - تعالى - يقول: ﴿ أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ ﴾ [هود: ١٨] ، فهل يصح أن يقال: إن حكم هذه الآية يلحق حتى من تاب؟!

الوجه الرابع: أن دعواهم أن من ليس بمعصوم قد يكون ظالماً لنفسه، دعوى فاسدة، حيث إن بين عدم الظلم والعصمة فرقاً شاسعاً، فليس كل من لم يظلم يكون معصوماً، وليس من اللازم أن يكون غير المعصوم ظالماً^(٨٦).

ثالثاً: قوله - تعالى -: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ ﴾ [النساء: ٥٩] .

ووجه الاستدلال منها أنه وصل طاعة الإمام بطاعة الرسول - ﷺ - ومن حق العطف المشاركة بين الجنسين، فلما وصل طاعة الإمام بطاعة الرسول المعصوم، لم يكن إلا لكونه مثله في العصمة، فوجب اعتقاد عصمته^(٨٧).

(٨٦) انظر: أثر الإمامة في الفقه الجعفري ، د/ علي السالوس (ص ٧٥)، أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية ، د/ ناصر القفاري (٢/ ٧٨٥).

(٨٧) انظر: مشكاة الأنوار الهادمة لقواعد الباطنية الأشرار ليحيى بن حمزة العلوي (ص ١٢٨).

والجواب عن هذه الشبهة من وجوه:

الوجه الأول: أنه لا يلزم من العطف المشاركة في كل شيء، فإذا قيل: جاء زيد وعمر، فإنهما إنما اشتركا في الإعراب وفي المجيء، لكنه لا يفهم منه الاشتراك - مثلاً - في الطول والقصر، أو السواد والبياض ونحو ذلك^(٨٨).

الوجه الثاني: أنه يلزم على القول بعصمة الأئمة لأجل العطف على الأنبياء المعصومين القول بأنه يلزم حينئذ المشاركة في الإلهية؛ لوجود العطف^(٨٩).

الوجه الثالث: أنه ليس ثمة مانع من عطف غير المعصوم على المعصوم باعتبار أمر جامع بينهما، وهو وجوب الطاعة، كما يعطف الأسود على الأبيض باعتبار أمر جامع بينهما^(٩٠).

الوجه الرابع: إن السياق في هذه الآية يدل على عدم العصمة، وذلك أن الله - تعالى - أعاد العامل حين عطف الرسول عليه - جل وعلا - على حين لم يعده حينما عطف أولي الأمر على الرسول، فدل على عدم استقلاليتة بالطاعة، بخلاف الرسول - ﷺ - فإنه يجب طاعته استقلالاً، وأما غيره من البشر فطاعته إنما تجب في طاعة الله ورسوله^(٩١).

(٨٨) انظر: مشكاة الأنوار (ص ١٢٨).

(٨٩) انظر: مشكاة الأنوار (ص ١٢٩). (٩٠) انظر: مشكاة الأنوار (ص ١٢٩).

(٩١) انظر: جامع الرسائل، المجموعة الأولى (ص ٢٧٣)، روح المعاني للآلوسي ٦٥/٥.

الوجه الخامس: أن الله - تعالى - قال: ﴿ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ ﴾ [النساء: ٥٩] ولو كان المراد بأولي الأمر الإمام المعصوم، لوجب أن يقال: فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى الْإِمَامِ^(٩٢).

رابعاً: حديث: «اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه، وانصر من نصره، واخذل من خذله، وأدر الحق معه حيثما دار».

ووجه الاستدلال منه على ما قاله الطوسي^(٩٣) بأن «من حكم له بأن الله ولي وليه، وعدو عدوه، وناصر ناصره، وخاذل خاذله، لا يجوز منه أن يفعل قبيحاً، لأنه لو فعله لكان يجب معاداته فيه وخذلانه وإمساك عن نصرته، وفي وجوب ذلك دلالة على عصمته»^(٩٤).

والجواب عن هذا الحديث من وجوه:

أولاً: أن هذا الحديث بهذا اللفظ كذب باتفاق أهل المعرفة بالحديث، كما نص على ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية^(٩٥)، والصحيح منه

(٩٢) انظر: تفسير الرازي (١٠/١٤٦)، تفسير المنار (٥/١٨٥-١٨٦).

(٩٣) هو محمد بن الحسن الطوسي، من كبار الروافض، له مصنفات كثيرة منها: التهذيب، الاستبصار، الفهرست، توفي سنة ٤٦٠ هـ.

انظر: رجال العلامة الحلي (ص ١٤٨)، بحار الأنوار (ص ٩١ من المقدمة)، رجال الشيعة في الميزان (ص ١٦٨).

(٩٤) تلخيص الشافي (٢/٢٥٧).

(٩٥) انظر: منهاج السنة النبوية (٧/٥٣).

قوله ﷺ: «من كنت مولاه فعلى مولاه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه»^(٩٦).

ثانياً: على التسليم بصحة هذا الحديث، - بل وكذا الاستدلال باللفظ الصحيح - ليس فيه دلالة على ما ذهبوا إليه، فليس يلزم من هذا الدعاء العصمة، وليس يلزم من حكم النبي ﷺ بذلك العصمة.

والدليل على هذا مجيء هذا اللفظ في حق أناس غير أمير المؤمنين أبي الحسن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، فقد قال النبي ﷺ: «الأنصار ومزينة وجهينة وغفار وأشجع ومن كان من بني عبد الله موالياً دون الناس، والله ورسوله مولاهم»^(٩٧).

قال ابن حجر الهيتمي^(٩٨): «قولهم: هذا الدعاء - وهو قوله ﷺ:

(٩٦) أخرجه الترمذي في جامعه (٦٣٣/٥) رقم (٣٧١٣) وقال: «حسن صحيح»، والحاكم في مستدركه (١٠٩/٣) وقال: «صحيح على شرط الشيخين» ووافقه الذهبي في تلخيصه، وصححه ابن حجر في فتح الباري (٧٤/٧)، والألباني في السلسلة الصحيحة (٣٤٣/٤).

(٩٧) أخرجه مسلم في صحيحه (١٩٥٤/٤) رقم (٢٥١٩).

(٩٨) هو أبو العباس أحمد بن محمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي، فقيه شافعي أشعري المعتقد، له مصنفات كثيرة منها: الزواجر عن اقتراف الكبائر، الصواعق المحرقة على أهل الرفض والضلال والزندقة، وغيرها، توفي سنة ٩٧٣ هـ.

انظر: شذرات الذهب لابن العماد (٣٧٠-٣٧٢)، الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة للغزي (١١١/٨-٣٧٢).

اللهم وال من والاه وعاد من عاداه- لا يكون إلا لإمام معصوم، دعوى لا دليل عليها، وإذ يجوز الدعاء بذلك لأدنى المؤمنين، فضلاً عن أخصائهم شرعاً وعقلاً، فلا يستلزم كونه إماماً معصوماً^(٩٩).

ثالثاً: الحق لا يدور مع أحد معين بعد رسول الله ﷺ حيثما دار، لا مع أبي بكر ولا مع عمر ولا عثمان ولا علي، إذ لو كان الأمر كذلك، لكان الواحد منهم بمنزلة النبي - صلي الله عليه وسلم - يجب اتباعه^(١٠٠).
رابعاً: قالوا: لو لم يكن الإمام معصوماً، للزم من ذلك التسلسل؛ لأن المحجوج إلى الإمام هو جواز الخطأ وإمكانه للأمة في العلم والعمل، ولو جاز الخطأ على الإمام لافتقر إلى إمام آخر، وهكذا إلى غير نهاية^(١٠١).

والجواب عن هذا من وجهين:

الوجه الأول: هو عدم التسليم لهم في دعواهم أن المحجوج إلى نصب الإمام هو جواز الخطأ؛ حيث إن المحجوج له غير هذا، وهو حفظ بيضة المسلمين وتنفيذ الأحكام فيهم، ودرء المفساد، وغير ذلك، وهذه الأمور

(٩٩) الصواعق المحرقة (ص ٧٣).

(١٠٠) انظر: رسالة في الرد على الرافضة للمقدسي (ص ٢١٥).

(١٠١) انظر: التحفة الاثني عشرية (ص ٢٦٤) تحقيق أحمد علوش، مروج الذهب وجواهر المعدن للمسعودي (٣/١٥٦).

لا يحتاج فيها إلى معصوم^(١٠٢).

الوجه الثاني: ما ورد في كتب الشيعة أنفسهم من اعتراف الأئمة بكونهم غير معصومين من الخطأ. فهذا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب - رضي الله تعالى عنه - ينقلون عنه قوله: «لا تكفوا عن مقالة بحق، أو مشورة بعدل، فإنني لست آمن أن أخطئ»^(١٠٣).

ولما قتل عثمان - رضي الله تعالى عنه - وأراد الناس مبايعة علي وقالوا: «مد يدك نبايعك على خلافتك»، قال: دعوني، والتمسوا غيري، وإن تركتموني، فأنا كأحدكم، ولعلي أسمعكم وأطوعكم لمن وليتموه أمركم، وأنا لكم وزيراً خير لكم مني أميراً»^(١٠٤).

وكان الحسين يبدي الكراهة لما كان من أخيه الحسن لما صالح معاوية، ويقول: «لو جز أنفي، كان أحب إلي مما فعله أخي»^(١٠٥). وكان السجاد يقول: «قد ملك الشيطان عناني في سوء الظن، وضعف اليقين، وإنني أشكو سوء مجاورته لي وطاعة نفسي له»^(١٠٦).

(١٠٢) انظر: التحفة الاثني عشرية (ص ٢٦٤).

(١٠٣) انظر: نهج البلاغة لابن أبي الحديد (٢/٢٢٣).

(١٠٤) نهج البلاغة (١/١٨٣).

(١٠٥) انظر الفصول المهمة في معرفة أحوال الأئمة لابن الصباغ (ص ١٨١).

(١٠٦) الصحيفة الكاملة للسجاد (ص ٢٢٥) بواسطة تحقيق التحفة الاثني عشرية.

فهؤلاء بعض الأئمة المعصومين عندهم، يقرون بعدم عصمتهم، وبعضهم لا يرضي عمل الآخر، مما يدل على عدم اعتقاده عصمته، حيث لو كان يعتقد عصمته، ما اعترض عليه.

وإذ كان كذلك، فإن الخطأ صار - حينئذ - جائزاً عليه، وكانوا كآحاد الأمة.

سادساً: قالوا: الإمام حافظ للشرعة، ولو جاز عليه الخطأ، فكيف له أن يحفظها؟! (١٠٧)

والجواب عن هذا أنه لا يسلم لهم بأن الإمام حافظ للشرعة؛ لكنه منفذ لها، قائم بها، وحفظها إنما يتعلق بوجود العلماء؛ لقوله - تعالى -: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ﴾ [المائدة: ٤٤]، وقوله - تعالى -: ﴿كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ﴾ [آل عمران: ٧٩].

والشيعة مقررون بذلك (١٠٨)، فإذا كان كذلك كان حفظ الشرعة غير محتاج إلى معصوم؛ لأنه يكون زمن الإمام وبعده (١٠٩).

(١٠٧) انظر: التحفة الاثني عشرية (ص ٢٦٥)

(١٠٨) انظر: شرح تجريد العقائد (ص ٣٦٧) بواسطة تحقيق التحفة الاثني عشرية (ص ٢٦٥).

(١٠٩) انظر: التحفة الاثني عشرية (ص ٢٦٥-٢٦٦).

هذه أقوى أدلتهم التي احتجوا بها، وهي ظاهرة الضعف في الدلالة على ما ذهبوا إليه .

وقد ناقش شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - الشيعة في بيان فساد القول بالعصمة بفساد مفهومهم لها فقال: «أهى (يعني العصمة) فعله للطاعات باختياره، وتركه للمعاصي باختياره، مع أن الله - تعالى - عندكم لا يخلق اختياره؟ أم هي خلق الإرادة له؟ أم سلبه القدرة على المعصية؟

فإن قلتم بالأول - وعندكم أن الله لا يخلق اختيار الفاعلين - لزمكم أن الله لا يقدر على خلق معصوم .

وإن قلتم بالثاني، بطل أصلكم الذي ذهبتم إليه في القدرة .

وإن قلتم: سلب القدرة على المعصية، كان المعصوم عندكم هو العاجز عن الذنب، كما يعجز الأعمى عن نقط المصاحف، والمقعد عن الشيء لا ينهى عنه ولا يؤمر به، وإذا لم يؤمر وينه، لم يستحق ثواباً على الطاعة، فيكون المعصوم عندكم لا ثواب له على ترك معصية، بل ولا على فعل طاعة، وهذا غاية النقص»^(١١٠) .

العصمة من السهو:

اختلف الرافضة في هذه المسألة على قولين:

القول الأول: قول المتقدمين منهم، وهؤلاء لا يرون عصمتهم من

(١١٠) منهاج السنة النبوية (٦/٤٢٦) .

السهو. فالمتقدمون منهم يرون عدم العصمة، وقد نقلت كتبهم شيئاً من ذلك، فقد ذكر المجلسي أن أبا عبد الله جعفر بن محمد لما ذكر له السهو، قال: «أو ينفلت من ذلك أحد؟! ربما أقعدت الخادم خلفي يحفظ علي صلاتي»^(١١١).

وذكر أن علياً الرضا قال لمن يقول بنفي السهو والنسيان عن الأئمة: «كذبوا، لعنهم الله، إن الذي لا يسهو هو الله الذي لا إله إلا هو»^(١١٢). ويقول ابن بابويه القمي: «إن الغلاة والمفوضة - لعنهم الله - ينكرون سهو النبي - صلى الله عليه وآله - يقولون: لو جاز أن يسهو في التبليغ؛ لأن الصلاة فريضة، كما أن التبليغ فريضة، وليس سهو النبي - صلى الله عليه وآله - عليه وآله - كسهونا؛ لأن سهوه من الله - عز وجل - وإنما أسهاه ليعلم أنه بشر مخلوق، فلا يتخذ رباً معبوداً دونه؛ وليعلم الناس بسهوه حكم السهو، وكان شيخنا محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد^(١١٣) يقول: إن أول درجة في الغلو: نفي السهو عن النبي - صلى الله عليه وآله - وأنا أحسب الأجر في تصنيف كتاب مفرد في إثبات سهو النبي ﷺ والرد على منكريه»^(١١٤).

(١١١) بحار الأنوار (٣٥١/٢٥).

(١١٢) بحار الأنوار (٣٥/٢٥).

(١١٣) لم أجد له ترجمة فيما بين يدي من المصادر.

(١١٤) من لا يحضره الفقيه (١/٢٣٤).

القول الثاني: قول المتأخرين منهم، وهؤلاء يقولون بعصمتهم من السهو والخطأ.

يقول المجلسي: «إن أصحابنا الإمامية أجمعوا على عصمة الأئمة - صلوات الله عليهم - من الذنوب الصغيرة والكبيرة عمداً وخطأً ونسياناً من وقت ولادتهم إلى أن يلقوا الله - عز وجل -»^(١١٥).

ولما نقل أحد الرافضة المعاصرين قول الطبرسي باتفاق الإمامية على جواز وقوع السهو والنسيان من المعصوم قياساً على النوم والإغماء، قال: «وبالرغم من كل ذلك، فقد رفض الشيعة هذا الرأي، واعتبروه شاذاً، وقالوا بشمول العصمة للأنبياء والأئمة، حال النبوة والإمامة وقبلهما من حيث تبليغ الأحكام والفتيا، أو من حيث تكاليفهم وأفعالهم وأقوالهم، فلا يخالفون أمر ربهم، ولا يخطئون في صغيرة ولا كبيرة عن عمد أو سهو أو نسيان.

والقول بالعصمة في هذا الإطار العام من أبرز آراء الشيعة التي تمتاز بها عن غيرهم من الفرق الإسلامية الأخرى»^(١١٦).

وأدلة القائلين بالعصمة في هذا - وهم جمهورهم - هي أدلتهم على مسألة العصمة عموماً، وقد مضى ذكر بعضها، والجواب عنها، والله أعلم.

(١١٥) بحار الأنوار (٢٥ / ٣٥٠-٣٥١).

(١١٦) روح التشيع لعبدالله نعمة (ص ٤١١-٤١٢).

الخاتمة:

خرج الباحث من هذا البحث بالتائج الآتية:

أولاً: عصمة الملائكة، وضعف القول بضده.

ثانياً: عصمة أمة محمد ﷺ وكون عصمتها من خصوصياتها التي لا يشركها فيها غيرها من الأمم؛ لكون هذه الأمة آخرهم، ونبينا ﷺ لا نبي بعده.

ثالثاً: فساد القول بعصمة الأولياء، وضلال المتصوفة في زعمهم ذلك.

رابعاً: فساد قول الرافضة بعصمة الأئمة، وبطلان ما استدلوا به من الأدلة العقلية والنقلية، حيث إن استدلالهم بالنقل لا يخلو من أحد أمرين:

- إما أن يكون بأدلة غير صحيحة.

- وإما أن يكون ليس فيه دلالة على المدعى.

وأما أدلتهم العقلية فكل دليل جاؤوا به، فإن من ينازعهم يأتي بما يقابله، بل بما هو أقوى منه دلالة.

هذه هي أهم نتائج هذا البحث، واللّه - تعالى - ولي الهداية والتوفيق .

وصلّى اللّهُ وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه.

فهرس المصادر والمراجع :

- ١- الإيهاج في شرح المنهاج، لعلي السبكي وابنه عبدالوهاب، حققه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٤هـ.
- ٢- أثر الإمامة في الفقه الجعفري، د/ علي السالوس، مكتبة ابن تيمية بالكويت، ط١/ ١٣٩٨هـ.
- ٣- الاخلاق المتبوية، لعبدالوهاب الشعراني، تحقيق د/ منيع عبدالحليم محمود، مطبعة حسان بالقاهرة.
- ٤- أصل الشيعة وأصولها، لمحمد حسين آل كاشف الغطاء، قدم له مرتضى العسكري، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ط٤/ ١٤٠٢هـ.
- ٥- أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية، د/ ناصر القفاري، ط١/ ١٤١٤هـ.
- ٦- الامالي، للشريف المرتضى، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتاب العربي ببيروت، ط٢/ ١٣٨٧.
- ٧- الاعتقادات، لابن باويه القمي، دار إحياء التراث العربي ببيروت، ط١/ ١٣٩٨هـ.
- ٨- الاقتصاد فيما يتعلق بالاعتقاد، لمحمد بن الحسن الطوسي، مطبعة الآداب بالنجف، ١٣٩٩هـ.
- ٩- بحار الأنوار، لمحمد باقر المجلسي، ط٢/ المكتبة الإسلامية بطهران.
- ١٠- البحر المحيط في أصول الفقه، لبدر الدين محمد بن بهادر الشافعي المعروف بالزركشي، قام بتحريه د/ عمر الأشقر.
- ١١- البرهان في أصول الفقه، لإمام الحرمين أبي المعالي الجويني، حققه وقدم له ووضع فهرسه د/ عبدالعظيم الديب، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع بمصر، ط٣/ ١٤١٢هـ.

- ١٢- تاريخ النور السافر عن أخبار القرن العاشر، لمحيى الدين عبدالقادر بن عبدالله العيدروس.
- ١٣- التحفة الاثنا عشرية، للشيخ عبدالعزيز الدهلوي، تحقيق ودراسة أحمد علي علوش المدخلي، بحث مقدم لقسم العقيدة بجامعة الإمام لنيل درجة الدكتوراه ١٤١٨هـ.
- ١٤- تحفة السالكين في تعريف طريق رب العالمين، لمحمود بن بشير القادري، دار الطباعة المحمدية بالأزهر، ط ١٣٨٣/٣هـ.
- ١٥- تفسير القرآن الحكيم = تفسير المنار، لمحمد رشيد رضا، دار المعرفة.
- ١٦- تفسير القرآن العظيم، للإمام ابن كثير، حققه نخبة من العلماء، دار إحياء الكتب العربية.
- ١٧- تقدس الأشخاص في الفكر الصوفي، لمحمد أحمد لوح، دار الهجرة للنشر والتوزيع بالسعودية، ط ١٤١٦/١هـ.
- ١٨- التمهيد في أصول الفقه، لأبي الخطاب الكلوزاني، دراسة وتحقيق مفيد أبو عمشة، جامعة أم القرى، ط ١٤٠٦/١هـ.
- ١٩- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبد البر، تحقيق مصطفى العلوي ومحمد البكري، الخزانة الملكية بالمغرب.
- ٢٠- تنبيه الغبي إلى تكفير ابن عربي، لبرهان الدين البقاعي، تحقيق عبدالرحمن الوكيل.
- ٢١- تنزيه الأنبياء، للشريف المرتضى، دار الأضواء ببيروت، ط ١٤٠٩/٢هـ.
- ٢٢- تنقيح المقال، لعبدالله المامقاني، المطبعة المرتضوية بالنجف، ١٣٤٨هـ.
- ٢٣- جامع البيان عن تفسير القرآن، للإمام محمد بن جرير الطبري، دار الفكر.
- ٢٤- جامع الترمذي، حققه أحمد شاكر وآخرون، مكتبة الحلبي، ١٣٩٨هـ.
- ٢٥- جامع الرسائل، لشيخ الإسلام ابن تيمية.

- ٢٦- الجامع لأحكام القرآن، لمحمد بن أحمد القرطبي، دار إحياء التراث العربي.
- ٢٧- جلاء العينين في محاكمة الأحمدين، للسيد نعمان خير الدين الألوسي، قدم له علي السيد صبح المدني، مطبعة المدني، ١٤٠١هـ.
- ٢٨- جواهر المعاني وبلوغ الأمان في فيض أبي العباس التجاني، لعلي حرازم، دار الكتاب العربي ط ٢/١٣٩٣هـ.
- ٢٩- الحباثك في أخبار الملائك، للسيوطي، صححه وعلق حواشيه أبو الفضل عبدالله الصديق، مطبعة دار التأليف بمصر.
- ٣٠- حق اليقين في معرفة أصول الدين، لعبدالله شبر، ط ١/١٤٠٤هـ، دار الأضواء بيروت.
- ٣١- حلية الأولياء، لأبي نعيم الأصفهاني، دار الكتاب العربي.
- ٣٢- حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر، لعبدالرزاق البيطار، حققه ونسقه وعلق عليه محمد بهجة البيطار، مجمع اللغة العربية بدمشق.
- ٣٣- رجال الشيعة في الميزان، لعبدالرحمن الزرعي، دار الأرقم بالكويت، ط ١٤٠٣١هـ.
- ٣٤- رجال العلامة الحلي، دار الذخائر بقم إيران.
- ٣٥- الرسالة القشيرية في علم التصوف، لأبي القاسم عبدالكريم بن هوازن القشيري، دار الكتاب العربي بيروت.
- ٣٦- روح التشيع، لعبدالله نعمة، دار البلاغة ببيروت، ١٤١٣هـ.
- ٣٧- روضات الجنات، لمحمد باقر الخوانساري، الدار الإسلامية ببيروت، ط ٢.
- ٣٨- سير أعلام النبلاء، للذهبي، حققه عدد من الباحثين بإشراف شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة بيروت.
- ٣٩- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، لمحمد بن محمد مخلوف، دار الفكر.

- ٤٠- **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، لابن العماد الحنبلي، دار إحياء التراث العربي بيروت.
- ٤١- **شرح العقائد النسفية**، لسعد الدين التفتازاني، تحقيق كلود سلامة، وزارة الثقافة السورية.
- ٤٢- **شرح المقاصد**، لسعد الدين التفتازاني، تحقيق عبدالرحمن عميرة، عالم الكتب بيروت، ط١/١٤٠٩هـ.
- ٤٣- **شرح المواقف**، لعلي بن محمد الجرجاني، ضبطه وصححه محمود الدمياطي، دار الكتب العلمية بيروت، ط١/١٤١٩هـ.
- ٤٤- **شرح مختصر الروضة**، لنجم الدين أبي الربيع سليمان بن عبدالقوي الطوفي، تحقيق د/عبدالله التركي، مؤسسة الرسالة بيروت، ط١/١٤٠٧هـ.
- ٤٥- **صحيح البخاري**، تحقيق د/مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير ودار اليمامة، ط٣/١٤٠٧هـ.
- ٤٦- **صحيح مسلم**، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي.
- ٤٧- **الصواعق المحرقة في الرد على أهل البدع والزندقة**، لابن حجر الهيتمي، راجع النسخة وضبط أعلامها وكتب هوامشها جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت، ط٢/١٤٠٥هـ.
- ٤٨- **طبقات الأولياء**، لابن الملقن، تحقيق نور الدين شريعة، مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر، ط١/١٣٩٣هـ.
- ٤٩- **الطبقات الكبرى للشعراني**، دار الفكر العربي بالقاهرة.
- ٥٠- **طبقات المعتزلة**، لأحمد بن يحيى بن المرتضى، عنيت بتحقيق سوسنة ديفلد فلزر، دار المنتظر بيروت، ١٤٠٩هـ.

- ٥١- طوابع الأنوار من مطالع الانظار، للبيضاوي، تحقيق د/محمد ربيع محمد جوهري، ١٩٩٨ م، توزيع دار الاعتصام بمصر.
- ٥٢- العدة في أصول الفقه، للقاضي أبي يعلى الفراء، حققه وعلق عليه وخرج نصوصه د/أحمد بن علي سير مباركي، مؤسسة الرسالة، ط١/ ١٤٠٠هـ.
- ٥٣- عقائد الإمامية الاثني عشرية، تأليف إبراهيم الموسوي الزنجابي، المكتبة الإسلامية بالمنامة، البحرين.
- ٥٤- فتح الباري شرح صحيح البخاري، للحافظ أحمد بن حجر العسقلاني، علق على الأجزاء الأولى منه الشيخ عبدالعزيز بن باز - رحمه الله -، ط٢ - المكتبة السلفية.
- ٥٥- الفتح الرباني فيما يحتاج إليه المريد التجاني، لمحمد بن عبدالله بن حسنين، المكتبة الثقافية ببيروت.
- ٥٦- الفتوحات المكية، لمحيي الدين بن عربي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٥هـ.
- ٥٧- درر الغواص على فتاوى سيدي علي الخواص، لعبد الوهاب الشعراني، مطبوع مع الإبريز للدباغ.
- ٥٨- الفصل في الملل والأهواء والنحل، لأبي محمد علي بن حزم، تحقيق عبدالرحمن عميرة وزميله.
- ٥٩- الفصول المهمة، لابن الصباغ، مؤسسة الأضواء ببيروت، ط١/ ١٤١٣هـ.
- ٦٠- فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت، لعبدالعلي محمد بن نظام الدين الأنصاري، المطبعة الأميرية ببولاق، ط١/ ١٣٢٤هـ.
- ٦١- قلادة الجواهر في سيرة الرفاعي وأتباعه الأكابر، لأبي الهدى الصيادي، دار الكتب العلمية ببيروت، ط١/ ١٤٠٣هـ.

- ٦٢- الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة، لنجم الدين محمد بن محمد الغزي، وضع حواشيه خليل المنصور، دار الكتب العلمية بيروت، ط ١/١٤١٨هـ.
- ٦٣- لسان العرب، لجمال الدين بن منظور، دار صادر.
- ٦٤- لسان الميزان، لابن حجر، دار صادر بيروت.
- ٦٥- اللفظ المكرم بخصائص النبي المعظم ﷺ، لقطب الدين محمد بن محمد الخيضري الشافعي، تحقيق د/ مصطفى صميدة، دار الكتب العلمية بيروت، ط ١/١٤١٧هـ.
- ٦٦- مجمع البيان في تفسير القرآن، للفضل بن الحسن الطبرسي، تحقيق هاشم الرسولي المحلاتي، دار إحياء التراث العربي بيروت ١٣٧٩هـ.
- ٦٧- مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، جمع عبدالرحمن القاسم وابنه محمد، شؤون الحرمين.
- ٦٨- المحصول في علم الأصول، لمحمد بن عمر الرازي، تحقيق طه العلواني، طبع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- ٦٩- مختصر التحفة الاثني عشرية، لمحمود شكري الألوسي، حققه وعلق حواشيه: محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية ومكتبتها بمصر.
- ٧٠- مروج الذهب ومعادن الجوهر، للمسعودي، طبع مصر ١٩٥٨م.
- ٧١- مشكاة الأنوار الهادمة لقواعد الباطنية الأشرار، ليحيى بن حمزة العلوي.
- ٧٢- معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق إبراهيم بن السري المعروف بالزجاج، شرح وتحقيق د/ عبدالجليل شلبي، عالم الكتب.
- ٧٣- المعتمد في أصول الفقه، لأبي الحسين محمد بن علي بن الطيب البصري المعتزلي، قدم له وضبطه خليل الميس، دار الكتب العلمية، ط ١/١٤٠٣هـ.

- ٧٤- معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، بتحقيق وضبط عبدالسلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ.
- ٧٥- مفاتيح الغيب، للفخر الرازي، دار المعرفة .
- ٧٦- من لا يحضره الفقيه، لابن بابويه القمي، تحقيق حسن الموسوي، ط ٥ ، دار الكتب الإسلامية بطهران.
- ٧٧- المتقى من منهاج الاعتدال في نقص كلام أهل الرفض والاعتزال، لأبي عبدالله محمد بن عثمان الذهبي، حققه وعلق حواشيه محب الدين الخطيب، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، ١٤١٣هـ.
- ٧٨- منهاج السنة النبوية، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق د/محمد رشاد سالم، طبع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- ٧٩- المنهاج في شعب الإيمان، للحسين بن الحسن الحلبي، تحقيق حلمي فودة، دار الفكر ببيروت.
- ٨٠- المواقف في علم الكلام، للعضد الإيجي، عالم الكتب.
- ٨١- نتائج الأفكار القدسية في بيان معاني شرح الرسالة القشيرية، لزكريا الأنصاري، مطبعة بولاق ١٢٩٠هـ.
- ٨٢- نظم المتناثر من الحديث المتواتر، للكتاني، تحقيق شرف حجازي، دار الكتب السلفية.